حسيني دجيباج مامان ساني (النيجر)

[الأصل: بالفرنسية]

بيان المؤهلات

وثيقة مرفقة بالترشيح بموجب الفقرة 3 من المادة 36 والقرار م.ج.د – ج.د.أ /3/ ق.6

أ. توافق الترشيح مع الفقرات الفرعية أ) ، ب) وج) من الفقرة 3 من المادة 36 من النظام الأساسي ، والفقرة الفرعية 4 أ) من المادة 36 من النظام الأساسي ؛

بعد أن أنهى المرشح حسيني دجيباج مامان ساني دراساته الجامعية بتفوق وحاز فيها على درجة الماجستير في القانون، تبع لمدة عامين تدريبًا للعمل كقاض في السلك القضائي في المدرسة الوطنية للقضاء في باريس (فرنسا) القسم الدولي، وهي من المدارس المرموقة؛ حيث نال في حزيران/يونيو من عام 1992 دبلوم القضاة بمستوى "جيد جدا". وتم توظيفه في هيئة القضاء النيجيري في 1 تشرين الأول/أكتوبر من عام 1992 كقاض من الدرجة الثالثة من المستوى الأول. وترفع خلال 31 عامًا من الخدمة المستمرة حتى يومنا هذا، إلى جميع مراتب السلم القضائي على أساس الجدارة، حتى أنه نال المرتبة الاستثنائية وهي الأعلى.

وقد تخصص طوال مسيرته المهنية في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية فشغل الوظائف القضائية وحسب، وهويعمل كقاض جنائي منذ أكثر من 15 عامًا في ولايات قضائية عديدة، فتقلد مثلاً منصب نائب المدعي العام وقاضي التحقيق وقاضي تنفيذ الأحكام والمدعي العام. وقد سمحت له مهاراته وإحساسه العالي بالواجب وحبه للعمل المتقن أن يتعيّن في الإدارة المركزية بوزارة العدل في مناصب مختلفة وهي مدير وطني ومديرعام ومفتش، وكلها وظائف تقع في إطار تطبيق القانون الجنائي والإجراءات الجنائية. و في سبيل العد وليس الحصر، هو يرأس حاليًا اللجنة الوطنية المسؤولة عن الإصلاح الشامل لقانون العقوبات وقانون الإجراءات حتى يتوافق مع المعايير الدولية التي صدق عليها النيجر.

وتضاف إلى هذه الاختصاصات الجزائية الاختصاصات المنصوص عنها في القانون الدولي، مثل القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان.

كما أنه، واستناداً إلى الدبلومات والشهادات المختلفة التي حصل عليها، ولا سيما من المعهد الدولي لحقوق الإنسان "رينيه كاسان" في ستراسبورغ (فرنسا) ، تم تعيينه منذ عام 2016 حتى يومنا هذا على رأس الآلية الوطنية المسؤولة عن صياغة تقارير النيجر الموجهة إلى هيئات المعاهدات الإقليمية والدولية والمراجعة الدورية الشاملة. وهو في عمله هذا قد ساهم في اللحاق بركب هذه السلطات بعد أن تخلفت بلادنا لفترة طويلة عن اللحاق بها. وفي سياق متابعة تنفيذ توصياتها، كان صاحب الدور الأول في التصديق على اتفاقيات وبروتوكولات عديدة ولا سيما اعتماد نصوص قانونية عديدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في النيجر.

ب. تحديد القائمة المنصوص عليها في الفقرة 5 من المادة 36 من النظام الأساسي، والتي بموجبها يتم تقديم المرشح.

تقدم النيجر مرشحها ضمن القائمة ألف الخاصة بالمرشحين الذين يمتلكون المهارات المشار إليها في الفقرة 3 ، الفقرة الفرعية ب) ، في الفقرة الفرعية 1) ؛

ت. المعلومات المشار إليها في المادة 36 (8) (أ) (1) إلى (3) من النظام الأساسي ؛

النيجر دولة في غرب إفريقيا ذات نظام قانوني مزدوج، أي أنها تطبق القوانين العرفية والقانون المكتوب الحديث. ولم يسبق لأي مواطن نيجيري أن عمل في المحكمة الجنائية الدولية. وهذا يجعل ترشيحنا يندرج تماما ضمن بند الحاجة إلى التمثيل الجغرافي العادل وهو يلتزم بشرط توزيع المناصب على حسب الجنس عند تعيين موظفي المحكمة كافة.

ث. المعلومات المتعلقة بتخصص المرشح في مجالات معينة، وفقا للفقرة الفرعية ب) من الفقرة 8 من المادة 36 من النظام الأساسي ؛

المرشح من النيجر متخصص في القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان وقضايا مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات التقليدية الضارة التي يقع ضحيتها على وجه الخصوص النساء والأطفال.

ج. بيان جنسية المرشح لأغراض الفقرة 7 من المادة 36 من النظام الأساسي ؛

لا يحمل المرشح أي جنسية أخرى باستثناء الجنسية النيجيرية.

ح. تبيان إذا ما كان الترشيح مقدمًا وفقًا لأحكام الفقرة الفرعية 1) من الفقرة أ) أو الفقرة الفرعية 2) من الفقرة أ) من المادة 36 ، وتحديد عناصر الإجراء المؤدية إلى الترشح

تم تقديم ترشيح صاحب العلاقة وفقاً لإجراءات تقديم الترشيحات لأعلى المناصب القضائية في الدولة. في الواقع ، عندما تم تقديم تقرير الجمعية العامة الأخيرة للدول الأطراف والتي انعقدت في الفترة ما بين 5 و10 كانون الأول/ديسمبر 2022، إلى أعلى السلطات في الدولة ، جرى اتخاذ قرار التقدم بمرشح لانتخابات القضاة.

وعند استلام المذكرة الشفوية من المحكمة الجنائية الدولية التي تطلب من الدول الأطراف الراغبة في تقديم مرشحين تبليغها بذلك، بدأ وزير العدل المشاورات بهدف تحديد المرشح الذي يستوفي المعايير كافة. وهكذا وقع الاختيار على اسم السيد حسيني دجيباج مامان ساني ومن ثم أطلع وزير العدل كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية به بموجب المراسلة رقم MJ / GS / P / MNRS / 000174 بتاريخ 16 شباط/ فبراير 2023. وقد أعطت هذه السلطات موافقتها على هذا الترشيح ووجهت التعليمات لتقديم ترشيحه رسميًا ولتصفية متأخرات النيجر من المساهمات في ميزانية لجنة التنسيق الدولية.

خ. **المعلومات المقدمة بموجب الفقرة الفرعية أ) من قبل أحد كبار أعضاء السلطة القضائية على المستوى الوطني أو من قبل سلطة الدولة المرشِّحة والمسؤولة عن الإشراف على عملية الترشيح ؛**

يرجى الاطلاع على المستند المرفق

د. **الإشارة إلى التزام المرشح بأن يكون متاحًا لتولي واجبات بدوام كامل عندما يتطلب عبء عمل المحكمة ذلك.**

يرجى الاطلاع على المستند المرفق